



مع دخول المواجهات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق مراحلها النهائية، يبرز سؤال يتردد هذه الأيام: مازا بعد؟ أي مازا بعد دحر التنظيم الذي شغلت حربه العالم خلال السنوات الثلاث الماضية، وخلفت المشرق العربي دمارا. في العراق، تحضر الإجابة بصورة أسهل منها في سورية، إذ يرجح أن تمثل الانتخابات العامة المقبلة محطة لإنعاش العملية السياسية، وخلط التحالفات الحزبية، وإعادة تشكيل المشهد السياسي العراقي، مع احتمال، ولو ما زال ضعيفاً، لبروز قيادة عراقية بأجندة وطنية، تعيد بناء البلد، وتستفيد من أخطاء الماضي.

لن تكون الأمور سهلة طبعاً مع وجود مليشيات الحشد الشعبي، وقوى سياسية عراقية أخرى تتبارى في إعلان ولائها لإيران وارتباطها بها. كما أن عودة التناقض الأميركي-إيراني - في العراق لن تكون عاملاً مساعداً، وخصوصاً أن الأميركيين جاؤوا هذه المرة ليبقوا، على ما يبدو. مع ذلك، هناك حد أدنى من الاتفاق بين الإيرانيين والأميركيين، أفله حول دعم الحكم العراقي القائم، وضمان استمراره، وقد تبدي هذا واضحاً خلال أزمة استفتاء كردستان، والمواجهات بين الحكومة المركزية وإقليم شمال العراق حول كركوك والمناطق المتنازع عليها، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع العاجز عن الاختيار بين أحد حلفائها في بغداد أو أربيل، على الرغم من أن يد إيران كانت واضحة في الضربة التي تلقاها مسعود البارزاني، حليف واشنطن الكردي الأبرز.

على العكس من ذلك، يبدو المشهد السياسي والميداني وال العلاقات الدولية للصراع السوري أكثر تعقيداً بمراحل، فعدد القوى الإقليمية والدولية التي تتنافس على الأرض السورية أكبر بكثير مما هو في العراق، حيث يكاد يكون التناقض محصوراً بين إيران والولايات المتحدة. وبعكس العراق أيضاً، هناك حرب وكالة تدور في سورية، ينتظم أطرافها في معسكرات دوليين - إقليميين كبيرين. تقود الأول واشنطن، ويضم في عضويته دولاً خليجية عربية، وتحاول إسرائيل أن تجد فيه مكاناً. والثاني

تقوده روسيا ويضم إيران، وقد اقتربت منه تركيا أخيراً، لمقاطع جزء من مصالحها معه، في حين تضع مصر قدماً هنا وقدماً هناك.

ميدانياً، طرأت خلال العام الماضي تحولات كبيرة على موازين القوى في سوريا، إذ جرى إضعاف تنظيم الدولة الإسلامية الذي بسط، في إحدى المراحل، سيطرته على نصف مساحة البلاد، إلى حد القضاء عليه تقريباً كقوة عسكرية، كما جرى إضعاف المعارضة، وتبنيتها في جيوب معزولة بموجب اتفاقيات خفض التصعيد، تمهدأ لتطبيعها في إطار عملية سياسية، تقودها روسيا في أستانة، في حين صعدت قوتان رئستان، هما النظام والأكراد، يقتسمان اليوم السيطرة على أكثر الجغرافيا السورية، ويشكل نهر الفرات الحاجز الطبيعي بينهما، مع خروق بسيطة على الطرفين، إذ يحتفظ النظام بوجود صغير في مركز محافظة الحسكة، في حين يحتفظ الکرد بجيبيين معزولين خارج الجزيرة السورية (منبج وعفرين).

ويسيطر الأكراد اليوم بدعم أمريكي على ثلث مساحة سوريا (الحسكة والرقة ودير الزور) التي تضم أكثر ثروات البلاد من النفط والغاز والمياه والأراضي الزراعية الخصبة، كما يسيطرون على أهم السدود المائية فيها (سورية المفيدة فعلياً)، والتي لا يمكن لجزئها الآخر الذي يضم أكثريه السكان أن يقوم من دونها. وإذا لاحظنا أن روسيا باتت تعتبر أكراد سوريا بمثابة أدوات نفوذ أمريكي في المنطقة، وأن إيران باتت ترى فيهم عقبةً على طريق وصل مناطق نفوذها في العراق وسوريا، إضافة إلى تركيا التي لا يحتاج موقفها إلى تفصيل، نجد أن كل الأسباب تدفع نحو صراع كبير على مناطق شرق الفرات. وتبعد تقسيمات المعركة هنا أكثر وضوحاً من مراحل الصراع السابقة، حيث سيحاول النظام شد العصب العربي إليه، باعتبار أنه يواجه التموجات الكردية الانفصالية المدعومة أميركياً وإسرائيلياً، والتي تستهدف وحدة البلد وثرواته، لتبدأ بذلك المرحلة الثالثة من الصراع السوري، على خلفية قومية - إثنية، هذه المرة، بعد أن بدأت ثورة شعبية ضد نظام فاسد، ومستبد (على الرغم من أن الإعلام الغربي قدمها على صورة صراع طائفي)، ثم تحولت إلى حرب ضد الإرهاب والتطرف الذي مثله تنظيم الدولة الإسلامية، وهذا نحن ندخل مرحلة الحرب على أساس قومية، نرجو أن تكون الأخيرة!

المصادر:

العربي الجديد